

أثر سياسات سعر الصرف على الصادرات السودانية في الفترة من 1999-2018م

The impact of exchange rate policies on Sudanese exports

In the period from 1999-2018AD

ط.د. صالح جمع محمد حامد

أ.د. محمد درار الخضر

جامعة البحر الأحمر - كلية الدراسات العليا - قسم الاقتصاد (السودان)

salihjeme44@gmail.com

تاريخ النشر: 2022 / 06 / 30

تاريخ القبول: 2022 / 06 / 12

تاريخ الاستلام: 2022 / 03 / 29

ملخص :

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر سياسات سعر الصرف على الصادرات السودانية ، ومن أجل تحقيق ذلك استخدمت الأساليب الكمية المعروفة في الاقتصاد القياسي ، حيث تم استخدام طريقة المربعات الصغرى (ols) ، وبرنامج الحزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية (Spss) ، وقسمت الدراسة لأربع أقسام، القسم الأول تناول الإطار المنهجي للدراسة والقسم الثاني الإطار النظري لسعر الصرف والقسم الثالث تطور سعر الصرف في السودان والقسم الرابع تناول تحليل العلاقة بين سعر الصرف والصادرات والنتائج والتوصيات، حيث توصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها إن أثر سياسات سعر الصرف على الصادرات السودانية ضعيف ، وذلك يعود إلى طبيعة الصادرات التي تتسم بأنها سلع أولية وتقليدية منخفضة المرونة السعرية ، كما توصلت الدراسة لدراسة لعدد من التوصيات أبرزها : تنوع الصادرات وتوسيع قاعدتها الإنتاجية والتركيز على الصادرات الصناعية أكثر .

الكلمات المفتاحية : سعر الصرف - الصادرات

مقدمة:

ظل السودان يعاني من تقلبات سعر الصرف نتيجة لشح العملات الأجنبية وضعف البنية الهيكلية للاقتصاد الكلي ونتيجة لذلك انتهج العديد من السياسات النقدية والمالية بهدف تحقيق استقرار اقتصادي ويمكن صياغة مشكلة الدراسة بالسؤال التالي:

ما مدى تأثير سياسات سعر الصرف التي طبقها السودان على الصادرات ؟

الأسئلة الفرعية :

- ما المقصود بسعر الصرف ؟

- ما هي سياسات سعر الصرف ؟

- ما هي طبيعة العلاقة بين سعر الصرف والصادرات السودانية ؟

أهمية الدراسة : تبرز أهمية الدراسة من أهمية سعر الصرف كآلية يتم الاستناد إليه في مبادلة العملة الأجنبية بالعملة المحلية ، ولقلة الدراسات التي تناولت الموضوع ، مما يمكن أن يجعل هذه الدراسة إضافة في هذا المجال .

منهج الدراسة : اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي من خلال الاعتماد على أدوات التحليل من البيانات الإحصائية وكذلك أداة القياس .

هيكل الدراسة : قسمت الدراسة الأربع أقسام : القسم الأول الإطار المنهجي للدراسة ، والقسم الثاني مفهوم وسياسات سعر الصرف ، والقسم الثالث سياسات سعر الصرف في السودان ، القسم الرابع التحليل والنتائج والتوصيات

القسم الأول : مفهوم وسياسات سعر الصرف

أولاً: مفهوم سعر الصرف الأجنبي

يعتبر سعر الصرف من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على مجال المعاملات الاقتصادية الدولية ، إذ يعكس العلاقات المترابطة بين الاقتصاديات الدولية كما يعبر عن المكانة الاقتصادية للدول ويتم تحديد سعر الصرف كأبي سلعة وفقاً لقوى السوق في سوق الصرف بدلالة نظام سعر الصرف المعتمد من الأنظمة

المتعارف عليها ، ولقد تعددت النظريات المفسرة لتغيرات سعر الصرف تبعا لتعدد أنظمتها ، دون أن تعطي تفسير دقيق ومحدد لهذا التغير ، وذلك لارتباط سعر الصرف بالعديد من العوامل.

1 - ماهية سعر الصرف

لكل دولة من الدول عملتها الخاصة بها تتخذها أساسا لتعبر عن قيمة كل سلعة من السلع المحلية ، تعد من قبل المقيمين داخل البلد هي النقود التي يمكن بواسطتها شراء وبيع أي سلعة بما في ذلك العملات الأجنبية الأخرى

ويعرف سعر الصرف الأجنبي بأنه السعر الذي يتم من خلاله مبادلة عملة بأخرى ¹ ، نستنتج من هذا التعريف أن تسوية المعاملات الدولية تقتضي وجود أداة أو آلية للتسوية ، فاقتناء سلعة معينة من دولة ما لا يتم دفع قيمتها بالعملة المحلية ، بل يتطلب تحديد نسبة الوحدات بالعملة المحلية إلى العملات الأجنبية والملاحظ من هذا التعريف أنه ركز على كون سعر الصرف أداة لتسوية المبادلات بين الدول وأهم جانب كونه أداة للربط بين الاقتصاديات الدولية ، يعرف أيضا على أنه قيمة الوحدة الواحدة من العملة الأجنبية مقدرة بوحدات العملة الوطنية ، كما يمكن أن نعرفه بطريقة عكسية على أنه " قيمة وحدة واحدة من عملة وطنية مقابل وحدات من عملة أجنبية " ²

أساليب تسعير العملات

توجد طريقتان لتسعير العملات الأجنبية هما:

الطريقة الأولى : هي طريقة التسعير المباشر: Direct Quote

تبين هذه الطريقة عدد الوحدات الوطنية الواجب دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية مبلغها ثابت تسمى بعملة الأساس ³.

الطريقة الثانية : طريقة التسعير غير المباشر: Indirect Quote

وتبين هذه الطريقة عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي تشتري مقابل وحدة واحدة من العملة الوطنية والتي تعتبر في هذه الحالة هي المبلغ الثابت (عملة الأساس) في حين العملة الأجنبية تمثل المبلغ المتغير .

أشكال سعر الصرف

يتحدد سعر صرف أي عملة في سوق الصرف الأجنبي وفقا لقوى العرض والطلب على العملات فالطلب على الصادرات السودانية يقابله طلب على الجنية السوداني ويعني أيضا عرض العملات الأجنبية كما يكون في بعض الأحيان تدخلات للسلطات النقدية في تحديد سعر الصرف المناسب لكافة العملات الأجنبية بما يحقق أهدافها ، ومن بين أشكال سعر الصرف نذكر :

1- سعر الصرف الإسمي

يعرف سعر الصرف الإسمي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية أو العكس ، أي سعر عملة محلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية⁴ .

ويتم تحديد سعر الصرف الإسمي تبعا لقوى العرض والطلب في سوق سعر الصرف في لحظة زمنية معينة وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد ، وينقسم سعر الصرف الإسمي إلى سعر الصرف الرسمي وهو السعر المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية ، وسعر الصرف المعمول به في الأسواق الموازية ، بمعنى أنه يمكن أن يوجد أكثر من سعر صرف إسمي في نفس الوقت لنفس العملة وفي بلد واحد⁵.

2- سعر الصرف الحقيقي⁶

سعر الصرف الحقيقي هو السعر الذي يمنح العملة المحلية قيمتها الحقيقية ، فهو يعبر عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية ، إذ يقيس قدرة البلد على المنافسة كما يساهم في عملية اتخاذ القرارات ، كما أن سعر الصرف الحقيقي يقيس معدل التضخم في البلد ، حيث كلما كان الفرق بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الإسمي قليل كلما كان معدل التضخم منخفض

3- سعر الصرف الفعلي

يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما ، أي أن سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية ، ويدل سعر الصرف الفعلي على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لسلة من العملات خلال فترة زمنية .

4- سعر الصرف الفعلي الحقيقي⁷

هو سعر إسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية ، وحتى يصبح هذا المؤشر ذو دلالة ملائمة من أجل قياس تنافسية البلد تجاه الخارج لابد أن يخضع هذا المعدل إلى التصحيح من خلال إزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية

5- سعر الصرف التوازني

سعر الصرف التوازني هو السعر الذي تحدده قوى العرض والطلب عند تساوي القيمة المطلوبة مع القيمة المعروضة من إحدى العملات بغض النظر عن أثر المضاربة وحركات رؤوس الأموال غير العادية فسعر الصرف التوازني مثل التوازن لأي سلعة من السلع المتداولة في الأسواق الحرة في وجود المنافسة التامة⁸ ، ويكون هذا السعر متزامنا مع التوازن في ميزان المدفوعات .

ثانيا : أنظمة سعر الصرف

يعرف نظام الصرف على أنه الإطار والكيفية التي يتم بها تحريك أسعار الصرف ، وتعتبر مسألة اختيار نظام سعر الصرف مسألة معقدة وتخضع للظروف الاقتصادية بحيث تخلق اتساقا بين سياسة سعر الصرف وباقي السياسات الاقتصادية الأخرى ، وقبل التطرق إلى تقسيمات وترتيبات أنظمة الصرف يجب معرفة المقصود بسعر الصرف ؟

نظام الصرف هو مجموعة من القواعد التي تحدد دور كل من السلطات النقدية وكل المتعاملين في سوق الصرف ، ويمثل الإطار القانوني الذي يتحدد فيه سعر الصرف⁹

ويمكن التمييز بين عدد من التقسيمات في أنظمة أسعار الصرف ، ومن بين هذه التقسيمات :

نظام سعر الصرف الثابت ، نظام الرقابة على الصرف ، نظام الصرف المرن .

1- نظام سعر الصرف الثابت

يقوم هذا النوع من أسعار الصرف على تدخل السلطات النقدية في تحديد سعر الصرف الإسمي والمحافظة عليه ، حيث تكون العلاقة بين العملات محددة إداريا وبطريقة نظرية باتفاق بين السلطات النقدية لمختلف الدول على أساس معطيات اقتصادية وسياسة ، فالدولة تقوم بتثبيت عملتها على أساس معين¹⁰ ، وذلك

دون أن تعطي أهمية كبيرة لقوى العرض والطلب على العملات الأجنبية كما هو الحال في نظام الصرف الحر ، وفي ظل ثبات أسعار الصرف تفرض الدولة رقابة على أسعار الصرف لتحقيق التثبيت وبالتالي الاستقرار.¹¹

في إطار سعر الصرف الثابت سنتطرق لنظامين هما :

سعر الصرف في ظل قاعدة الذهب ، سعر الصرف في ظل نظام بريتن وود .

أ - سعر الصرف في ظل قاعدة الذهب

تمثل قاعدة الذهب الشكل الأول والأساسي لنظام سعر الصرف الثابت الذي يعتمد في تحديد قيمة العملة بالذهب مع المحافظة على قابلية تحويل العملة إلى ذهب والعكس ، حيث كان سعر التثبيت يحدد بمقدار من الذهب وكل دولة تربط عملتها الوطنية بوزن معين من الذهب مع احتفاظها بسعر ثابت للذهب بالنقد الوطني ، غير أن ثبات سعر الصرف لا يتحقق إلا في وجود شرطين :

الشرط الأول : أن يكون سعر شراء وبيع الذهب واحد في كل دولة .

أما الشرط الثاني : أن تكون هناك حرية في انتقال الذهب بدون قيود .

ولاستحالة تحقيق هذين الشرطين فإنه يسمح بتحريك هذا السعر بحرية ضيقة جدا ، وهو حدي دخول وخروج الذهب من الدولة وفقا لقوى العرض والطلب الخاصة بكل عملة من عملات الدول الأجنبية (أي حسب تصدير واستيراد الذهب) وهو ما يعرف ب "قواعد الذهب"¹².

فمثلا : قبل عام 1914 كان $1 \text{ FRF} = 0.32256$ غ ذهب و $1 \$ = 1.67$ غ ذهب .

سعر صرف الدولار هو : $5.18 = \frac{1.67}{0.32256}$ ، أي أن : $1 \$ = 5.18 \text{ FRF}$

أي أن سعر الصرف لا يتجاوز هذا السعر و لا يقل عنه إلا في حدود ضيقة قدرت بنسبة 1% لاجتياز نفقات نقل الذهب وهي حدود تصدير واستيراد الذهب¹³.

ب- سعر الصرف المستخدم في ظل نظام بروتون وودز

مع تطور النظام النقدي الدولي وانعقاد اتفاقية بروتون وودز عام 1944 م في الولايات المتحدة الأمريكية ارتبط ثبات سعر صرف العملات الأخرى بالدولار الأمريكي مع قابلية تحويل الدولار إلى ذهب ،

فالدولار الأمريكي كان عملة الإحتياطي الرسمي وكان من أهم أهدافه هو ضمان تحقيق درجة أكبر من الإستقرار في أسعار الصرف ¹⁴.

حيث وضع صندوق النقد الدولي حد أقصى لتقلبات مختلف العملات مقابل الدولار والمتمثل بنسبة (1% للأعلى و 1% جهة الانخفاض) ، ولا يسمح للدول الأعضاء بتعديل سعر صرفها بحدود 10% دون رجوع مسبق لصندوق النقد الدولي ، مع أبلغ الصندوق بذلك التعديل ،¹⁵ وهو ما يطلق عليه بالتثبيت القابل للتعديل ، والذي تلجأ إليه الدولة عندما تواجه خطر ما في مركزها الخارجي ، غير أن التثبيت بالنسبة إلى عملة واحدة وسط التقلبات العالمية لأسعار الصرف يعد مخاطرة للبلد ، إلا إذا قامت بتثبيت عملتها مع الدولة التي تعتبر الشريك التجاري الأول لها ، وللخروج من هذه المشكلة كان الحل بربط العملة المحلية بسلة من العملات ، حيث يتم تقييم العملة المحلية بسلة من العملات الرئيسية انطلاقاً من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين في الدولة ، وإما باستعمال السلة الجاهزة من طرف FMI وهي سلة SDR

(Special Drawing Right) وحدة حقوق السحب الخاصة ، والتي تم تقييمها على متوسط مرجح للدولار و الين و اليورو و الجنيه الإسترليني ، ويتم إعلان سعر الدولار المعادل SDR يومياً من قبل FMI حيث تقوم الدول المعنية بالتعديل في سعر عملتها بالدولار لتحقيق سعر صرف ثابت بالنسبة ل SDR¹⁶.

لنظام سعر الصرف الثابت بعض العيوب إلى جانب مزاياه التي حققها وفي ما يلي سنذكر مزايا وعيوب هذا النظام .

من مزايا أنظمة الصرف الثابت ما يلي :

- يعمل سعر الصرف الثابت على تنشيط حركة التجارة الخارجية والاستثمار مع البلدان .
- يعمل على تخفيض صدمات العرض المؤقتة ، باستخدام الاحتياطات النقدية .
- يعمل على التقليل من الصدمات الخارجية على الدخل المحلي والأسعار ¹⁷ .

- في ظل سعر الصرف الثابت إذا كانت العملات المكونة للسلة تمتاز بالثبات والاستقرار ، فإن عملية الربط بها تكسب سياسات الحكومة ثقة قوية ، كما يؤدي إلى زيادة ثقة بقية بلدان العالم في تعاملاتهم التجارية والرأسمالية مع الدول المثبتة لسعر صرفها .
- يوفر هذا النظام إمكانية التحكم في كمية النقود ، لأن الإصدار النقدي محدود بكمية الذهب ، وهذا يمنع حدوث تضخم .

- سعر الصرف الثابت يحدث تغيرات في اقتصاد الدولة يمكن أن تحقق توازن تلقائي في ميزان المدفوعات .

ومن عيوب نظام الصرف الثابت ما يلي :

- في حالة الربط بعملة أجنبية وحيدة يمكن أن يتسبب في إضعاف عمل السلطات النقدية في عملية الرقابة على النقد من خلال زيادة التدفقات الرأسمالية إلى الدخل .
- وفي حالة الربط بسلة من العملات يمكن أن تنعكس درجة تقلب وزن إحدى عملات السلة على سعر الصرف من خلال الظروف الاقتصادية والسياسات النقدية لبلد هذه العملة .
- في ظل أسعار الصرف الثابتة يمكن أن تقع اختلالات في ميزان المدفوعات تؤدي إلى تغير الإحتياجات النقدية وكذا الأسعار المحلية .
- في ظل هذا النظام يصعب على الدولة اللجوء إلى سياسة تخفيض سعر العملة المحلية ، كما أنها قد لا تحصل على موافقة صندوق النقد الدولي على التخفيض

2- نظام الرقابة على الصرف (سعر الصرف المدار ، المرونة المقيدة)

- يقصد بالرقابة على الصرف وضع السلطة النقدية قيود تنظم التعامل في النقد الأجنبي ، ويكون في ظل هذا النظام تقييد حرية تصدير واستيراد النقد الأجنبي ، بالإضافة إلى أن تحويل العملة إلى العملات الأخرى لا يكون بصفة مطلقة إنما بقواعد وشروط تفرضها السلطة النقدية من خلال التأثير على ظروف العرض والطلب على الصرف الأجنبي بغية المحافظة على استقرار أسعار الصرف .

تعتمد الدولة على نظام الرقابة على الصرف في حال رغبتها في التحكم في أسعار العملة المحلية في الأسواق الدولية ، فنظام الرقابة على الصرف يتطلب توافر أجهزة تقنية وفنية ذات فعالية عالية ، حتى لا تؤدي إلى انتشار الرشوة من أجل تسهيل إجراءات التعامل .

يتميز نظام الرقابة على الصرف بما يلي :¹⁸

- تقييد حرية تصدير واستيراد الصرف الأجنبي .
- تقييد حرية تحويل العملة الوطنية إلى عملات أجنبية و إخضاعها لقواعد منظمة تصنعها الدولة .

ويهدف نظام الرقابة على الصرف إلى تحقيق الأهداف التالية :

- 1 . حماية القيمة الخارجية للعملة من التدهور وزيادة كسب ثقة الأفراد بالتعامل بها من خلال تقييد الطلب على الصرف الأجنبي بدلا من اللجوء إلى تخفيض قيمة العملة المحلية .
- 2 . علاج الخلل في ميزان المدفوعات والمحافظة على توازنه ، من خلال التحكم في بيع وشراء العملة الأجنبية ومنع خروج رؤوس الأموال من الدولة .
- 3 . حماية الصناعات الناشئة من المنافسة الأجنبية من خلال منع استيراد السلع التي لها بدائل في الاقتصاد الوطني أو شبيهة بالإنتاج المحلي ، والتي تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني .
- 4 . الحصول على موارد مالية ناتجة عن الفارق بين السعر المنخفض الذي تشتري به العملات الأجنبية وسعر البيع المرتفع الذي تباع به .
- 5 . توجيه الموارد الإنتاجية نحو القطاعات الأكثر فعالية في الاقتصاد من أجل تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة .

6 . تنمية الاحتياطات من وسائل الدفع الخارجي من ذهب وعملات قابلة للتحويل.

لكن هذا النظام تخلت عنه بعض الدول التي تبنته وذلك لما تضمنه من الصعوبات وعراقيل نتيجة تحايل المتعاملين الاقتصاديين على الرقابة بفوترة الواردات بأعلى من قيمتها ، أو التقليل من قيمة الصادرات من أجل تهريب الأموال والحصول على عملات أجنبية إضافية من البنك المركزي بالسعر الرسمي وبيعها بفائدة في السوق الموازية .

3- سعر الصرف المرن (المعلوم)

يطلق على نظام سعر الصرف المرن أسم " نظام تعويم العملات " وفي ظل هذا النظام لا تتحمل السلطات المالية والنقدية عبء معالجة الخلل في ميزان المدفوعات عن طريق اتخاذ السياسات المناسبة من خلال الحد من الواردات وإحداث تغييرات مهمة في مستويات الأسعار ، وكذلك من خلال إحداث تغييرات في مستويات الدخل ، أو إحداث تغيير في مستوى أسعار الفائدة ، أو وضع قيود على انتقال رؤوس الأموال

19.

وفي ظل نظام الصرف المرن تتحدد القيمة الخارجية للعملة من خلال قوى العرض والطلب على العملات في أسواق الصرف الأجنبية من أجل تحقيق سعر الصرف التوازني وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ، حيث يتحدد سعر الصرف عند المستوى الذي تتوازن عنده الكميات المطلوبة من الصرف الأجنبي مع الكميات المعروضة²⁰.

رغم أن هذا النظام يفترض عدم تدخل السلطات النقدية ، إلا أن الدول لا يمكن أن تترك مصير استقرارها الاقتصادي مرهون بتقلبات قوى العرض والطلب ، لذا تلجأ السلطات النقدية والمالية للتدخل من أجل توجيه سياساتها النقدية وفقا لما تراه مناسبا تفاديا لحدوث أزمات داخل اقتصادها ومن هذه الإجراءات ما يسمى بالتعويم النظيف والتعويم غير النظيف (التعويم المدار، الموجه) ، وسنوضح الفرق فيما يلي :

أ - التعويم النظيف (الحر)

تترك السلطات النقدية سعر الصرف حرا يتحدد وفقا لقوى العرض والطلب ، حيث يبقى سعر الصرف خاضعا لقواعد السوق ، وخوفا من مخاطر التعويم الحر تقوم السلطات النقدية بالموازاة بإنشاء أموال موازنة الصرف ، من خلال تخصيص أرصدة من الإحتياطيات النقدية والذهب ، وتقوم السلطات النقدية بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي عن طريق البيع والشراء للنقد الأجنبي حسب الحالة من أجل حماية سعر صرف العملة المحلية من التغيرات العارضة التي تنشأ بسبب عمليات المضاربة ، تعتبر أموال موازنة الصرف وطرق استخدامها قواعد اللعبة في ظل أسعار الصرف الحرة²¹

ب - التعويم غير النظيف (المدار)

يتميز التعويم غير النظيف بإمكانية تدخل السلطات النقدية من أجل تغيير اتجاه العرض والطلب على العملات الأجنبية ، من أجل التأثير على قيمة العملة المحلية لتحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة ، وذلك من خلال :²²

- بيع العملة الوطنية بهدف زيادة المعروض منها وتخفيض قيمتها من أجل تخفيض أسعار صادراتها رغبة زيادة الطلب العالمي على السلع المحلية .
- شراء العملة الوطنية لزيادة الطلب عليها ما يؤدي إلى رفع قيمتها من أجل منع خروج رؤوس الأموال إلى الخارج .

ويمكن اعتبار التعويم المدار الحل الوسط بين الثابت والتعويم الحر ، وهو ما يتلاءم مع الوضع النقدي ووضع التجارة الدولية .

ولنظام سعر الصرف المرن مزايا وعيوب يمكن ذكرها فيما يلي :

مزايا نظام سعر الصرف المرن

يتميز نظام الصرف المرن بالعديد من المزايا نذكر منها :

- أ - يسهل تطبيق نظام الصرف المرن ، لأن تنظيمه آلي في تحديد سعر صرف العملات وتحقيق تعادل حقيقي لسعر الصرف دون وجود مجال لتقدير العملة بأكثر أو بأقل من قيمتها ، فهو يتحدد بفعل ظروف اقتصادية محركة للسوق ، كما يساعد على وضع الدولة في مكانتها في التجارة الدولية .
- ب - يعمل نظام الصرف المرن على الحد من المضاربة برؤوس الأموال في الآجال القصيرة .
- ج - يسمح بإعادة التوازن لميزان المدفوعات تلقائياً ، ولا يحتاج لتدخل البنوك المركزية للتأثير على سعر الصرف وإنما يقتصر دورها على المراقبة للتوفيق بين العرض والطلب ²³ .
- د - يسمح بحرية التجارة الدولية من خلال إزالة القيود في العلاقات الاقتصادية والنقدية الخارجية ، فضلاً عن ذلك فإن هذا النظام يمكن أن يخفف من مسؤولية السلطات النقدية عن انخفاض قيمة العملة ²⁴ .

عيوب نظام الصرف المرن :

رغم توفر نظام الصرف المرن على العديد من المزايا إلا أنه تتخلله بعض النقائص نذكر منها :

أ - إن تغيرات أسعار الصرف في ظل التعويم تؤثر بشكل كبير على الأسعار المحلية والدولية ، حيث أن التقلبات الحادة اليومية في أسعار الصرف تنعكس بشكل مباشر على أسعار السلع المحلية وبالتالي تؤثر عكسيا على نشاط التصدير.

ب - نظام التعويم لم يساهم في التقليل من أعباء المدفوعات أو التقليل من حجم الطلب على الإحتياجات مقارنة لما كان عليه الوضع في نظام التثبيت²⁵.

ج - يؤدي تعويم العملة المحلية إلى ارتفاع سعر صرفها مقابل بقية العملات مما يؤدي إلى عرقلة حركة الصادرات وبالتالي زيادة الواردات مما يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري ، كما يتسبب في اتجاه رؤوس الأموال المحلية نحو الاستثمار الخارجي لأنه أصبح بالإمكان مبادلة وحدة العملة المحلية بوحدة أكثر من العملة الأجنبية مما يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات²⁶.

من خلال استعراضنا لأهم أنظمة سعر الصرف المعتمدة ، يمكننا القول أن اختيار نظام صرف دون الآخر لا يتم على أساس سلبيات وإيجابيات كل نظام ، وإنما تحكمه الظروف الاقتصادية الداخلية والخارجية لكل دولة ، حيث يكون النظام المعتمد يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي للدولة .

ثالثا : النظريات المفسرة لأسعار الصرف

نظراً للأهمية البالغة التي يحظى بها سعر الصرف منذ القدم كعنصر محوري في الاقتصاديات المالية الدولية ، وقد قدم الفكر الاقتصادي محاولات متعددة لتفسير العوامل التي تقف وراء تحديد سعر الصرف وتفسيره عند مستوى معين ، إذ نجد عدد من النظريات حاولت أن تضع قواعد تساعد على التنبؤ بسعر الصرف منها :

1- نظرية تعادل القوة الشرائية :

ظهرت هذه النظرية عندما أثير التساؤل عن كيفية تحديد أسعار التعادل بين عملات الدول التي تخلت عن قاعدة الذهب خلال الحرب العالمية الأولى والفترة التي تلتها ما أدى إلى حدوث اضطرابات شديدة في أسعار الصرف ، تتمثل الفكرة العامة لهذه النظرية²⁷ في أن القوة الشرائية للعملة داخل الدولة هي التي تحدد قوتها الشرائية في الخارج ، أي أن الأسعار الداخلية هي التي تحدد سعر الصرف الخارجي .

وتعود فكرة هذه النظرية إلى الاقتصادي السويدي جوستاف كاسل Gustav Cassel . حيث حاول أن يبحث على أساس جديد لتقييم سعر كل عملة بالنسبة لأخرى بخلاف قاعدة الذهب ، وتوصل إلى "نظرية تعادل القوة الشرائية" والتي تقوم على فكرة أن سعر التعادل بين عملتين يتحدد عندما تتعادل القوة الشرائية لعملة كل دولة في سوقها الداخلية مع قوتها الشرائية في سوق دولة أخرى ، وذلك بعد تحويلها لعملة هذه الأخيرة وفقا لسعر الصرف الذي يحقق هذا التعادل ، أي أن العلاقة السائدة هي علاقة الأسعار السائدة في الدولة المحلية بالنسبة للأسعار السائدة في الدول الأخرى التي تتشارك معها في التبادل التجاري²⁸، وعليه فإن التغيرات التي تحدث في مستوى أسعار الصرف تعكس التباين في الأسعار النسبية لكلا الدولتين . ولنظرية تعادل القوة الشرائية صورتان :

الصورة المطلقة للنظرية : تشير النظرية في صورتها المطلقة أن سعر صرف أي عملة مقوم بوحدة من عملة أخرى يتوقف على القوة الشرائية للعملتين كل في بلدها ، يتحدد سعر الصرف بحساب النسبة بين مؤشرات الأسعار في كل بلد ويكون سعر صرف أي عملتين يساوي النسبة بين مؤشري الأسعار في بلدي العملتين .

فرضا أن :

— رمز سعر الصرف هو £ — مؤشر الأسعار المحلية p — مؤشر الأسعار الأجنبية p^*

في هذه الحالة يكون التعبير عن الصورة المطلقة للنظرية بالمعادلة التالية :

$$£ = \frac{pp}{p^*} * \dots \dots \dots (1)$$

وهذه المعادلة تشير إلى نتيجة وهي : توحد أسعار السلع والخدمات في مختلف البلدان وهذا يعني أن مستوى السعر المحلي يساوي ناتج سعر العملة الأجنبية مقوما بالعملة المحلية ومستوى السعر الأجنبي أي أن المعادلة تكون كالآتي :²⁹

$$p = £. p * \dots \dots \dots (2)$$

فإذا افترضنا أن وحدة من سلعة ما تباع في السودان بـ 100SG وتباع في أمريكا بـ 10 \$ ، وأن سعر صرف الدولار مقابل الجنية السوداني هو 0.0137 \$/SG ، فإن سعر الوحدة في السودان يساوي سعرها في أمريكا إذا حولنا الجنيه السوداني إلى دولار باستخدام سعر الصرف المذكور أعلاه أي :

$$\$1.37 = 0.0137 * SG10$$

الصورة النسبية للنظرية : تشير نظرية تعادل القوة الشرائية في صورتها النسبية إلى ما يحدث من تغير في سعر صرف التوازن من لحظة إلى أخرى ، حيث أن سعر التوازن يحدث عندما يتساوى معدل التغير في سعر الصرف مع معدل التغير في النسبة بين الأسعار ، وفي حالة اختلاف معدلات التضخم المحلي فإن سعر الصرف سوف يتحرك حتى تتساوى الفروق بين هذه المعدلات ³⁰ .

والدولة التي تصادف معدل تضخم مرتفع نسبيا سوف تفقد من قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية مما يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان مدفوعاتها ، فانخفاض القوة الشرائية في الداخل يؤدي إلى تقليص حجم الصادرات وتشجيع الواردات والذي يؤدي بدوره إلى زيادة المعروض من العملة التي انخفضت قوتها الشرائية وإلى نقص الطلب عليها في سوق الصرف الخارجي ، وبالتالي انخفاض القيمة الخارجية للعملة في حين الدولة الثانية التي يكون فيها معدل التضخم منخفض نسبيا مقارنة بالدولة الأولى فإن السلع والخدمات التي تنتجها ستكون رخيصة وهذا ما يزيد من حجم صادراتها وفي المقابل ينخفض حجم الواردات نظرا لارتفاع قيمة السلع الأجنبية بالمقارنة بسعرها محليا وهذا ما يدفع إلى تحقيق فائض في ميزان المدفوعات ، والذي ينتج عنه رفع سعر العملة ³¹ .

بالإضافة إلى ذلك توضح البحوث التجريبية أن نظرية تعادل القوة الشرائية تعتبر أكثر كفاءة لتحديد سعر الصرف في الأجل الطويل منه في الأجل القصير ، وتشير إلى فرضية أن أسعار الصرف تتبع المسار العشوائي من خلال أن سعر الصرف يتجه إلى مستواه التوازني ، أما في المدى القصير ، فأسعار الصرف هي أكثر تطائرا من مستوى أسعار السلع والخدمات .

2- نظرية تعادل أسعار الفائدة (سعر الخصم)

بدأ كينز عام 1923م باستكشاف العلاقة الموجودة بين سعر الصرف وسعر الفائدة ، حيث قدم نظرية تكافؤ أسعار الفائدة ³² ، وتسعى نظرية تعادل أسعار الفائدة للكشف عن الترابط الموجود بين السوق النقدي الوطني وسوق الصرف ، من خلال المبدأ المتمثل في أن تغير معدلات الفائدة في بلدين لا بد وأن يؤثر في

نسبة تغير سعر الصرف ، فأى اختلاف بين معدلات الفائدة بين بلدين ينتج عنه إما تحسن أو تدهور للعملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية³³ ، ولتفسير النظرية لابد من تعريف كلا من سعري الصرف المحددين لهذه النظرية :-

أ- **سعر الصرف العاجل** : وهو السعر الذي يتعلق بالتسليم المباشر حسب السعر المتفق عليه وعادات السوق وكفاءة الاتصالات ويمكن أن يحدث تأخر زمني لمدة يومين بين سعر الشراء وسعر البيع .

ب - **سعر الصرف الآجل** : ويقصد بهذا السعر تبادل عملة دولة معينة بعملة دولة أخرى ، حيث يتم التسليم في وقت لاحق حسب السعر المتفق عليه ، ويتراوح وقت التسليم من 20 إلى 90 يوماً أو أكثر ويحدد سعر الصرف الآجل وفقاً للصيغة الرياضية التالية³⁴:-

$$sf1 = \frac{Cc(r2 - r1)}{1 + r1} + Cc$$

إذ إن Cc سعر الصرف العاجل ، $sF1$ سعر الصرف الآجل ، $r1$ سعر الفائدة في البلد المحلي ، $r2$ سعر الفائدة في البلد الأجنبي ، وتتمحور نظرية تعادل أسعار الفائدة في الترابط الموجود بين السوق النقدي الوطني وأسواق الصرف من خلال المبدأ المتمثل في أن تغير معدلات الفائدة في بلدين ، لابد أن تؤثر في تغير سعر الصرف الآجل ، فإذا ما قرر مستثمر إيداع أصل نقدي مقداره (M) في السوق النقدي المحلي وفق معدل الفائدة السائدة (Id)، فإن ما سيحصل عليه بعد فترة من الزمن لتكن سنة واحدة مثلاً ، يمثل الأصل والفائدة وتقدر قيمة (Sd) وفق المعادلة التالية³⁵:

$$Sd = M + M. (Id)$$

واستناداً لنظرية تعادل أسعار الفائدة فإن الفارق بين معدلات الفائدة لابد وأن ينعكس على سعر الصرف الآجل حتى يتم التعادل بينهما .

3- نظرية تحديد سعر الصرف القائمة على أساس التجارة أو المرونة :

تعد إحدى النظريات المهمة في تحديد سعر الصرف ، وهي مبنية على تدفق السلع والخدمات ووفقاً لهذه النظرية فإن سعر الصرف التوازني هو الذي يحقق المساواة في قيم كل من الصادرات والواردات للدولة ، فإذا كانت الدولة تعاني عجزاً في ميزانها التجاري ، أي أن قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات فإن سعر الصرف الأجنبي الحقيقي سيرتفع ، بمعنى أن انخفاض قيمة العملة المحلية سيؤدي إلى ازدياد حجم وقيمة صادرات

الدولة بسبب انخفاض سعر الصرف عملتها بالنسبة للدول الأخرى ، وهذا الانخفاض سيجعل قيمة الواردات مرتفعة الثمن بالنسبة للمواطنين المحليين ونتيجة لذلك تزيد صادرات الدولة وتنخفض وارداتها هنا يتحقق التوازن ، وسرعة التعديل في الميزان التجاري تتوقف على مقدار مرونة طلب الصادرات ومرونة طلب الواردات بالنسبة لتغير سعر الصرف ، فإذا كانت الدولة قريبة من التوظيف الكامل ففي مثل هذه الحالة فإن تخفيض عملتها سيكون مطلوباً وذلك لإنتاج سلع التصدير وإنتاج السلع البديلة لسلع الواردات أكثر منه في حالة وجود بطالة أو موارد معطلة³⁶.

4- نظرية الأرصدية

أساس هذه النظرية هي التغيرات التي تطرأ على أرصدية ميزان المدفوعات ، فإذا كان رصيد ميزان المدفوعات للدولة موجبا بمعنى زيادة قيمة الصادرات عن قيمة الواردات ، فهذا يدل على زيادة الطلب على العملة الوطنية مما يؤدي إلى ارتفاع القيمة الخارجية للعملة ، أما إذا كان رصيد ميزان المدفوعات سالبا بمعنى قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات فهذا يدل على زيادة عرض العملة الوطنية ، ما يؤدي إلى انخفاض قيمتها الخارجية ، وفي حالة ما إذا حقق رصيد ميزان المدفوعات توازن فهذا يدل على حدث توازن في عرض العملة المحلية والطلب عليها وهذا يؤدي إلى ثبات القيمة الخارجية للعملة المحلية³⁷ .

لقد تم إثبات صحة هذه الفرضية خلال فترة الحرب العالمية الثانية ، حيث لم تتأثر قيمة المارك الألماني رغم الزيادة الكبيرة في كمية النقود ومعدل دورتها وأيضا ارتفاع مستوى الأسعار ، وذلك نتيجة توازن الميزان التجاري لألمانيا وهو ما انعكس على رصيد ميزان المدفوعات³⁸ .

5- نظرية كفاءة السوق

قدم الاقتصادي يوجيني فاما Eugene Fama مفهوم السوق الكفاء في بداية السبعينات ، فالسوق الكفاء أو الفعال هو ذلك السوق الذي تعكس فيه الأسعار على درجة السرعة لكل المعلومات المتاحة وبدون أي تكلفة ، حيث أن الكفاءة في أسواق الصرف تعني أن توقعات الاقتصاديين حول القيم المستقبلية لسعر الصرف يتضمنها سعر الصرف الآجل فالسوق الكفاء يتميز بأن تكاليف المعاملات ضعيفة ، كما أن تغيرات أسعار الصرف عشوائية³⁹ .

وتعطي هذه النظرية أهمية كبيرة إلى دور التنبؤات في تحديد أسعار الصرف ويتمثل جوهر هذه النظرية في أن تقلبات الصرف وخاصة اتجاهاتها المستقبلية تتوقف على التنبؤات والتوقعات المتعلقة بالعرض والطلب ومعدلات الفائدة في المستقبل وتعتمد النظرية من حيث التطبيق على مقارنة تغيرات انحراف معدلات الفائدة اليومية وتغيرا انحراف أسعار الصرف اليومية خاصة للمعاملات اليومية بين دولتين⁴⁰.

فحسب هذه النظرية يتمكن كل المتعاملين في السوق من الوصول إلى معلومات حالية كانت أو ماضية كإعلان عجز أو فائض في ميزان المدفوعات أو معدلات التضخم ، كما تفيد نظرية كفاءة السوق أن سعر الصرف الآجل يعكس جميع المعلومات حول توقعات سعر الصرف .

رابعا : سياسات أسعار الصرف وأهدافها

تعد سياسات سعر الصرف أحد أهم الآليات الفعالة لحماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية والداخلية ، كما أنها أي سياسات سعر الصرف جزء من السياسة الاقتصادية تعمل على تحقيق أهداف التشغيل الكامل ، الاستقرار ، النمو ، التوازن الخارجي ، وتعد سياسة الصرف من ضمن السياسات المتعددة التي تلجأ إليها السلطات النقدية بهدف إدارة الاقتصاد الوطني وتحقيق النمو وتحقيق التوازن الاقتصادي . وفيما يلي سنتطرق لدراسة سياسة رفع القيمة ، وسياسة التخفيض ، وتحليل الآثار المترتبة لكل سياسة على الاقتصاد المحلي .

1: سياسة رفع القيمة الخارجية للعملة

في البدء قبل التطرق لمفهوم سياسة رفع قيمة العملة لا بد من توضيح الفرق بين كل من رفع وارتفاع قيمة العملة ، فارتفاع قيمة العملة يعبر عن ارتفاع سعر العملة المحلية لبلد ما مقابل العملات الأجنبية الأخرى ، حيث أن العوامل المؤدية إلى ارتفاع قيمة عملة ما في سوق الصرف الأجنبي ستعكس تلك التي المؤدية إلى انخفاض قيمة العملة⁴¹ ، وهذا راجع إلى قوى العرض والطلب في السوق وليس للدولة أي دخل في هذا الارتفاع الحاصل ، أما رفع القيمة الخارجية للعملة فهي سياسة يعتمد عليها البنك المركزي ومعناه زيادة الوحدات من العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية وهي عملية معاكسة للتخفيض⁴².

ترتكز سياسة رفع سعر الصرف التي ينتهجها البنك المركزي على التدخل المستمر في سوق الصرف والتوظيف الضخم للصرف الأجنبي القائم على بيع العملة الأجنبية وشراء العملة المحلية ، ونقول عن عملة ما أنها مقدرة

أكبر من قيمتها الحقيقية عندما يكون سعرها الرسمي يفوق سعرها في السوق الحر ، وفي هذه الحالة تنشط عملية المضاربة ، حيث لا يمكن أن نتكلم عن تجاوز العملة لقيمتها الحقيقية إلا إذا كان السعر الرسمي لا يعكس السعر التوازني الذي يحد من العجز في ميزان المدفوعات في المدى الطويل⁴³.

إن عملية الرفع من قيمة العملة تؤدي إلى نتائج سلبية على قطاع الصادرات تتمثل في انخفاض مداخيل المصدرين بالعملة الوطنية لقاء السلع المصدرة ، وأثر إيجابي بالنسبة للمستوردين لانخفاض أسعار السلع المستوردة بالنسبة لأسعار السلع المحلية ، إذ تستخدم سياسة رفع قيمة العملة في تحديد سعر صرف العملة من أجل خفض أعباء المديونية أو لزيادة قيمة الصادرات وبالتالي زيادة دخول المصدرين المحليين لبعض السلع الهامة بهدف إعادة التوازن ، كما قد تلجأ الدولة إلى هذه الوسيلة لتقليل أعباء وارداتها على الميزان التجاري أو تخفيف أثر ارتفاع الأسعار العالمية لهذه الواردات على الأسعار المحلية .

أسباب رفع القيمة الخارجية للعملة

يمكن أن تغير الدولة سعر صرف عملتها صعودا وهبوطا كوسيلة للتغلب على بعض المشكلات الاقتصادية ، فمن أهم الأسباب التي تدفع السلطات النقدية إلى رفع القيمة الخارجية لعملتها ما يلي :

أ- لوجود فائض في ميزان المدفوعات ومن أجل التخلص من هذا الفائض ، تقوم السلطات العامة بإصدار عملة وطنية مقابل هذا الفائض ، مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع التضخم وبالتالي تزايد الواردات مقابل انخفاض الصادرات ، وهكذا يحصل التوازن في ميزان المدفوعات .

ب - من أجل معادلة لارتفاع الحاصل في الأسعار العالمية لسلعة إستراتيجية (النفط مثلا)⁴⁴ .

ج- من أجل تدعيم العملات الأجنبية الأخرى ، كما فعلت اليابان وألمانيا ودول أوربية أخرى حينما رفعت قيم عملاتها لدعم الدولار الأمريكي ، عندما امتنعت الولايات المتحدة الأمريكية عن تخفيض قيمة الدولار لأسباب تتعلق بسمعتها .

د- انخفاض القدرة التنافسية لسلع البلد الذي قام برفع عملته وذلك لانخفاض الصادرات وزيادة الواردات

شروط نجاح سياسة رفع قيمة العملة

لتجنب الآثار السلبية لسياسة رفع القيمة الخارجية للعملة لا بد من توافر جملة من الشروط حتى تنجح هذه السياسة في تحقيق التوازن وتمثل هذه الشروط في ⁴⁶:

- يجب أن يكون مجموع مرونات السعر للطلب الخارجي على الصادرات والطلب الداخلي على الواردات أكبر من الوحدات ، في هذه الحالة فإن ارتفاع أسعار الصادرات يرافقه انخفاض الطلب الخارجي بنفس النسبة أما الواردات فهي على العكس من ذلك ، يجب أن ترتفع نتيجة انخفاض أسعارها.
- إذا كانت عملية التصحيح هذه بواسطة الأسعار تتوافق مع عملية تخفيض الناتج القومي من خلال تقليص الاستثمار عندها يصبح نجاح عملية رفع قيمة النقد مؤكدا .
- نجاح عملية رفع قيمة النقد يرتبط أيضا وبشكل أساسي ، بإمكانية تقليص أو حتى إلغاء الفوارق مقارنة مع الخارج ، على صعيد الإنتاجية التي تجعل البلد المحقق للفائز أكثر قدرة على المنافسة مع شركائه التجاريين

2: سياسة تخفيض قيمة العملة الخارجية بالنسبة للعملة الوطنية

يقصد بتخفيض قيمة العملة تخفيض المحتوى الذهبي الرسمي المحدد لوحدة النقد في إطار نظام أسعار الصرف الثابتة ، فمثلا إذا كان المحتوى الذهبي لعملة ما يساوي 1 غرام وأن الجهات المختصة قررت تخفيض هذا المحتوى الذهبي بمقدار 10% فإن القيمة السوقية لهذه العملة ستتناقص بمقدار 10% مقارنة بالعملات الأجنبية الأخرى ، فتخفيض قيمة العملة هو إجراء تقوم به السلطة النقدية بغية تغيير الصرف الأجنبي (الثابت) للعملة المحلية إزاء العملات الأجنبية الأخرى ⁴⁷ .

فالتخفيض هو التقليل المعتمد في قيمة العملة الوطنية بالنسبة لعملات الدول الأخرى ، فالدولة التي تعاني من اختلال هيكلي في ميزانها التجاري قد تلجأ إلى تخفيض قيمة عملتها لتحفيز الصادرات والحد من الواردات وذلك لتصحيح الاختلال ⁴⁸ .

فعملية تخفيض هي قيام الدولة بتخفيض قيمة عملتها الوطنية إلى الخارج أي ارتفاع سعر صرفها ، وهو إجراء إداري غالبا ما يتخذ تحت ظروف معينة ، وتعد هذه السياسة من أخطر إجراءات السياسة النقدية التي يمكن أن تطبقها الدولة والتي تهدف إلى القضاء على فائز الطلب على العملة الأجنبية الذي ينشأ نتيجة العجز في ميزان المدفوعات ⁴⁹ .

ينبغي أن نفرق بين تخفيض قيمة العملة وبين انخفاض قيمتها ، فانخفاض قيمة العملة أو تدهورها يحدث تلقائيا نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي في ظل نظام اقتصادي حر قائم على حرية التعامل وتعويم العملة ، أما التخفيض فيحدث بصورة متعمدة بقرار من السلطات النقدية في ظل سعر الصرف الثابت ، ويمكن تحديد نسبة انخفاض القيمة الخارجية للعملة المحلية من خلال الصيغة الرياضية التالية⁵⁰:

نسبة انخفاض العملة = (السعر الجديد - السعر القديم للعملة) / السعر القديم للعملة.

أسباب تخفيض القيمة الخارجية للعملة

تلجأ الدولة إلى سياسة تخفيض القيمة الخارجية لعملتها الوطنية مقابل العملات الأخرى للعديد من الأسباب وتتلخص أهم تلك الأسباب فيما يلي :

أ- معالجة العجز في ميزان المدفوعات : إن التخفيض في قيمة العملة يشجع التصدير ويقيّد الاستيراد ، كما يعمل على الحد من تصدير رؤوس الأموال على الخارج والعمل على إبقائها في الوطن ، ففي حالة وجود عجز في ميزان مدفوعات الدولة ، فإن تخفيض القيمة الخارجية للعملة يؤدي إلى تخفيض أسعار الصادرات من وجهة نظر الأجانب وبالمقابل سترتفع أسعار الواردات من وجهة نظر المواطن ، مما يؤدي إلى تنشيط الصادرات فيعود التوازن إلى ميزان المدفوعات ، ذلك لأن التقييم المرتفع لقيمة العملة المحلية تفقد الصادرات قدرتها على المنافسة ، وتصبح الواردات أرخص من إنتاج السلع المحلية ، وتكمن خطورة هذه الحالة في البلدان النامية والتي هي بأمر الحاجة لتطوير وتنويع هيكل سلعها المتاجر بها ، حيث هذا العجز ينعكس على هيئة عجز في الميزان التجاري للدولة⁵¹.

ب-ارتفاع دخول المنتجين المحليين : يهدف التخفيض إلى زيادة دخول المنتجين المحليين وتخفيض أعباء مديونيتهم خاصة عند تدهور أسعار منتجاتهم في الأسواق العالمية ، على اعتبار أن تخفيض سعر الصرف يرفع قيمة الصادرات مقومة بالعملة الوطنية من أجل تسهيل تصريف هذه المنتجات في الخارج⁵².

ج - ارتباط العملة بكتلة نقدية معينة : أي ارتباط عملات الدول بالمناطق النقدية المختلفة مثل منطقة الدولار ، ومنطقة اليورو ... الخ ، فالتغير الحاصل في قيمة العملة القيادية ضمن إطار منطقة نقدية معينة

سينعكس على القيمة الخارجية لبقية العملات وكمثال عن ذلك أثر قيمة الدولار الأمريكي على العديد من عملات الدول النامية بنفس نسبة انخفاض الدولار .

د- **تقليص الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي** : إن اعتماد الدولة على سياسة تخفيض قيمة العملة في السوق الرسمي يعمل على الحد من الطلب عليها في السوق الموازي نتيجة تحقيق تكافؤ بين السعرين في السوق الرسمي والسوق الموازي ، مما ينتج عنه تراجع الطلب على العملات الأجنبية في الأسواق الموازية وهذا ما يجد من المضاربة على العملات الأجنبية⁵³.

و- **معالجة البطالة في الاقتصاد القومي** : إن اعتماد الدولة على سياسة تخفيض العملة يعمل على تشجيع إقامة الصناعات مما يعمل على زيادة التشغيل وبالتالي تقليص من حجم البطالة⁵⁴.

هـ- **إيجاد العلاقة الواقعية للعملة الوطنية مع العملات الأجنبية** : وتعتمد هذه العلاقة على أساس معرفة تطوير مستوى الأسعار المحلية للبلدين ، لأن مستوى الأسعار المحلية سوف ينعكس على القوة الشرائية المحلية للعملة الوطنية ، لذلك فإن سعر صرف عملة معينة إزاء عملة أخرى يعتمد على مقارنة التغيرات في مستويات الأسعار المحلية في كلا البلدين .

ل - **تنشيط القطاعات التصديرية وبقية القطاعات التي تعتمد عليها الدولة** : تعمل سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية على تحقيق تكامل بين القطاعات التصديرية وباقي القطاعات الأخرى التي تعتمد عليها الدولة ، وذلك كون السلع المصدرة أو أي سلع أخرى تعتمد على قطاعات تكميلية أخرى ، فتطوير القطاع التصديري يؤدي إلى تطوير بقية القطاعات السابقة سواء من ناحية استغلال الطاقة أو استخدام المزيد من اليد العاملة⁵⁵.

شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة

حتى تتحقق أهداف تخفيض قيمة العملة المحلية ، لابد من توافر مجموعة من الشروط أهمها:

- 1- مرونة الجهاز الإنتاجي لمواجهة الطلب الخارجي الناجم عن ارتفاع الصادرات .
- 2- مرونة الطلب الداخلي على السلع المستوردة ومرونة الطلب الخارجي على السلع المصدرة .
- 3- ألا تعتمد الدول الأخرى على سياسة تخفيض القيمة الخارجية لعملاتها .
- 4- ألا يتردد الشك في الأسواق النقدية بأن هذا التخفيض سيعقبه تخفيض آخر .

5 - استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية والأمنية الضرورية للتصدير يكون للتخفيض تأثير واضح على الصادرات والواردات ، وذلك من خلال زيادة الصادرات عن طريق جعلها أرخص والحد من الواردات بعد ارتفاع أسعارها وبالتالي معالجة العجز في الميزان التجاري .

القسم الثالث : تطور سعر الصرف في السودان

يمكن دراسة التطورات التي لحقت بسعر الصرف في السودان خلال فترة الدراسة فيما يلي :

أولاً : مرحلة التعويم المدار لسعر الصرف (1999-2007)

في العام 1999م وبهدف تحقيق استقرار سعر الصرف ، أصدر البنك المركزي منشوراً يوضح بموجبه الآلية التي يمكن أن يتدخل بها في سوق النقد الأجنبي . وذلك من خلال مزادات النقد الأجنبي ، ولتشجيع الوساطة المالية بين البنوك التجارية تم إلغاء مزادات النقد الأجنبي التي يعلن عنها البنك المركزي واستبدلت بنظام غرف التعامل بالنقد الأجنبي للبنوك التجارية ، وبذلك أصبح للبنوك الخيار في حالة وجود شح في النقد الأجنبي ، إما الاستدانة من بنوك أخرى ، أو اللجوء إلى غرف بنك السودان للتعامل في النقد الأجنبي

56

وقد ساهمت هذه الإجراءات في تضيق الفجوة بين سعر الصرف في السوق الحر والموازي . وفي العام 2000م ، ونتيجة لتدفقات موارد النقد الأجنبي المرتبطة باستخراج وتصدير البترول شهد سعر الصرف استقراراً كبيراً كما تم التوحيد الكامل لسوق النقد الأجنبي وأصبح هنالك سعر صرف حقيقي واحد . وفي عام 2001م قام بنك السودان المركزي بإعلان آلية جديدة لتحديد سعر الصرف وهي آلية السعر التأشيري ، وقرر بموجبها إلغاء لإعلان عن العملات الأجنبية عند وصول ومغادرة المسافرين ، كما تم إلغاء نظام المزادات ليقوم بنك السودان بتغطية استخدامات غرف البنوك التجارية وقد تضمنت عملية تحديد السعر التأشيري ما يلي :

(أ) يتم احتساب سعر الصرف يوميا من واقع العمليات التي تتم في سوق النقد الأجنبي بالبلاد عن طريق المتعاملين فيه عبر البنوك والصرافات وما بين المصدرين والمستوردين وبنك السودان المركزي على أن يكون هنالك نطاقاً حول السعر التأشيري لأغراض إدارة سعر الصرف بواسطة بنك السودان المركزي .

(ب) يستمر بنك السودان المركزي في مقابلة طلبات البنوك والصرافات يومياً بأسعار تختلف باختلاف حجم المبالغ المطلوبة لكل عملية .

استهدفت سياسات النقد الأجنبي لعام 2002م المحافظة على إستقرار سعر الصرف والاستمرار في تحديد التعامل بالنقد الأجنبي ، كما تم وضع التدابير والترتيبات اللازمة لإدارة إحتياطات الدولة من النقد الأجنبي وحصر تسجيل رأس المال الأجنبي المستثمر ، وقد استمر الإستقرار في سعر الصرف خلال الأعوام (2002-2003) . بعدها ومنذ نهاية العام 2004م بدأ العمل على رفع سعر الجنيه السوداني لأول مره في تاريخه ، حيث رأت السلطات أن سعر صرف الدينار السوداني مقابل العملات الحرة أقل من قيمته ، وبعد دراسة أعدها بنك السودان المركزي مع صندوق النقد الدولي تم التوصل إلى رفع سعر صرف الدينار السوداني وبدأ ذلك بالفعل واستمر حتى العام 2005م⁵⁷.

سجل سعر صرف الدينار السوداني مقابل الدولار الأمريكي تحسناً مستمراً كما يتضح من بيانات الجدول التالي

جدول رقم (1) يوضح سعر صرف الدينار السوداني مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1999-2007)

السنة	السعر (الدولار مقابل الدينار السوداني)
1999م	2516.0
2000م	2571.4
2001م	2583.5
2002م	2633.4
2003م	2601.1
2004م	2579.3
2005م	2304.5
2006م	2013.3
2007م	2003.3

المصدر : إعداد الباحث بالاستفادة من تقارير بنك السودان لأعوام مختلفة .

أن أهم التوجهات التي ارتبطت بسياسة سعر الصرف في السودان في تلك الفترة تمثلت في إزالة بعض القيود الخاصة بتغذية الحسابات الحرة والخاصة بالنقد الأجنبي والمقيدة بالعملة المحلية وسمح للمصارف بتغذيتها بالمزيد من الموارد ، والسماح للمصارف بإصدار خطابات الضمان بالنقد الأجنبي لصالح المستفيدين بالداخل بغرض الدخول في العطاءات إذا كانت شروط العقد تنص على ذلك .

ثانيا : سياسات سعر الصرف للعام 2008م

استمر سعر الصرف في حالة استقرار ، مما أدى إلى تلاشي السوق الموازي ، حيث استمر ارتفاع قيمة العملة المحلية حتى أواخر 2007م ، عندما بدأ انخفاض قيمة العملة الوطنية متأثراً بالأزمة المالية العالمية خلال العام 2008م ، وفيه تركزت سياسات النقد الأجنبي على تحقيق سعر صرف مستقر ومرن ، وبناء الإحتياطيات ، وإدارة لإحتياطيات بما يساعد على إستقرار سوق النقد الأجنبي وتفعيل السوق بين المصارف . وفي سبيل تحقيق ذلك تم إجراء العديد من التعديلات في الضوابط المنظمة لعمليات النقد الأجنبي بما يضمن وجود سياسة فعالة وقد شملت تلك التعديلات ما يلي⁵⁸:

1. إزالة بعض القيود على تغذية الحسابات الحرة والخاصة بالنقد الأجنبي والمقيدة بالعملة المحلية حيث سمح للمصارف بتغذيتها .

2 . السماح لشركات الصرافة بالعمل في مجال التحويلات الداخلية .

3 . سعر الشراء وسعر البيع للعملات الأجنبية .

4 . توجيه المصارف وشركات الصرافة بإخطار البنك المركزي بالتعديلات التي تطرأ على أسعار الصرف لديها خلال اليوم ، وقد انعكست هذه التعديلات على إستقرار أسعار الصرف .

ثالثا : سعر الصرف للفترة من (2009-2010م) الأزمة المالية العالمية

تعتبر هذه المرحلة من أسوء المراحل التي مرت على الاقتصاد السوداني في القرن الحادي والعشرون ، وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية والتي حدثت في العام 2008م ، إلا أن أثارها بدأت واضحة في العام 2009م ، وذلك التأخير في الأثر يعود إلى الحصار الاقتصادي المفروض على السودان ، وبالتالي خروج السودان من

المنظومة الاقتصادية العالمية متأخراً مما يترتب على ذلك استمرار الأزمة لفترة طويلة ، حتى بعد زوال الأزمة وحلها ، وذلك لعدم توفر آليات اقتصادية تساعد السودان في معالجة الخلل العالمي الذي أصاب الاقتصاد . ونجد أن الأزمة المالية العالمية قد أثرت سلباً وبصورة واضحة على احتياطات السودان في النقد الأجنبي ، وذلك بسبب الانخفاض والتدهور في أسعار البترول عالمياً بسبب الأزمة ، مما أدى إلى انخفاض سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار ، ونسبة لهذا الانخفاض والتدهور في سعر الصرف ، فقد تحركت الحكومة في تفعيل آليات جديدة للتحكم في سعر الصرف ومحاولة تحجيمه ، ولهذا فقد أصدر بنك السودان المركزي العديد من الضوابط على سوق النقد الأجنبي بغرض ضبط سعر الصرف ، بالإضافة إلى الإستمرار في سياسة سعر الصرف المرن المدار ، بالإضافة إلى إدخال آلية لإدارة سعر الصرف وذلك للتنبؤ بسعر الصرف في المدى المتوسط ، مع العمل على إستقراره حول السعر الذي يساعد في تحقيق التوازن الخارجي والداخلي . أما في سوق النقد الأجنبي لهذه الفترة فقد شهدت الإستمرار في إجراءات تفعيل سوق النقد الأجنبي ، وتشجيع سوق ما بين المصارف ، والتقليل من أثار اندماج سوق النقد الأجنبي المحلي في أسواق المال الإقليمية والعالمية ، إضافة إلى الإستمرار في بناء الإحتياطات الأجنبية وإستثمارها بما يساعد في إستقرار سوق النقد الأجنبي ومن ثم إستقرار سعر الصرف ⁵⁹ . وبسبب التأثير السالب للأزمة المالية على الإحتياطات الأجنبية وسعر صرف العملة الوطنية ، فقد قام بنك السودان المركزي في عام 2010م بتقييد استخدام موارد النقد الأجنبي ، مثل حصيلة الصادرات ، والتحويلات إلى الخارج ، وبيع النقد الأجنبي لأغراض السفر ⁶⁰ . ومن الأدوات التي لجأ إليها بنك السودان المركزي في إدارة السيولة النقدية عمليات مبادلة النقد الأجنبي بعمليات بيع وشراء النقد الأجنبي كوسيلة للتأثير على حجم السيولة المتاحة للمصارف ، ويمكن الإشارة هنا إلى نجاح إدارة عمليات مبادلة النقد الأجنبي في إدارة السيولة وإستقرار سعر صرف الجنيه السوداني ، وقد ركزت سياسات النقد الأجنبي بشكل أساسي لتقييم وتطوير سوق النقد الأجنبي بخصوص تحقيق سعر صرف مستقر ومرن وبناء إحتياطات خارجية وإدارتها ، بما يساعد على إستقرار سعر صرف العملة الوطنية ⁶¹ .

رابعا : سعر الصرف للفترة (2011-2012م) (برنامج التكيف الاقتصادي الإصلاح الهيكلي)

إن معالجة الإختلالات الاقتصادية يتطلب وضع برنامج متكامل وفق إستراتيجية تحقق التوازن والتناسق الداخلي والترابط بين مؤشرات القياس الاقتصادي التي تؤثر على الطلب الكلي من جهة والعرض الكلي من جهة أخرى ، ويشمل الأهداف الفرعية لبرنامج التكيف الاقتصادي والإصلاح الهيكلي في الأتي :

1. امتصاص السيولة الفائضة وغير المقيدة في الاقتصاد .
 - 2 . تحقيق التمويل بالعجز للموازنة العامة لتكون في الحدود الآمنة .
 - 3 . تحديد مؤشر تكلفة التمويل في مستوى لا يقل عن معدل التضخم
 - 4 . إتخاذ السياسات والإجراءات التي تضمن نظام سعر موحد وواقعي ومرن يساعد على تحسين القدرة على التنافسية لسلع الصادر في الأسواق الخارجية .
- وتعتبر مرحلة إنفصال جنوب السودان من أقوى الصدمات التي حدثت للاقتصاد السوداني والتي لم تتوقف السلطات الاقتصادية في السودان من الإحتياط لها ومواجهتها بالسياسات الاقتصادية الصحيحة ، بالرغم من العلم والمعرفة التامة بحدوث هذه الصدمة . ففي يوليو 2011م انفصل جنوب السودان عن السودان مما أثر تأثيراً سلباً على المؤشرات الاقتصادية الكلية وعلى مجمل الاقتصاد السوداني ، وخصوصاً على النقد الأجنبي ، وعلى سعر صرف العملة الوطنية ، وذلك بسبب ذهاب الحقول المنتجة للنفط لدولة جنوب السودان لوقوعها داخل حدود الدولة الجديدة ، مما أثر سلباً على الصادرات السودانية ، والتي بدورها أدت إلى هبوط حاد وتدهور كبير ومفرط في سعر صرف العملة الوطنية ، وذلك بسبب اعتماد السودان على 80% من صادراته على البترول ، وبسبب خروج البترول من فاتورة الصادرات السودانية ، فقد انخفضت الإحتياطيات من النقد الأجنبي ، وبالتالي انخفض سعر صرف الجنيه السوداني ، حيث بلغ بنهاية العام 2011م إلى 2.6769 جنيه مقابل الدولار ، ثم انخفض سعر صرف الجنيه مقابل الدولار بنهاية العام 2012م إلى 4.4090 ، وقد بلغت نسبة الانخفاض 65% وقد تبع هذا الانهيار في سعر صرف العملة الوطنية تشوهات واختلالات كبيرة جداً في أسعار الصرف ، حيث أصبحت هناك عدة أسعار لصرف العملة الوطنية بلغت في مجملها ستة أسعار كما يلي :-

- 1 . سعر صرف بنك السودان المركزي (السعر الرسمي) سعر استيراد القمح وقيمه 2.9 جنيه للدولار الأمريكي .
- 2 . سعر الصرف التجاري وقيمه تساوي 5.7 جنيه للدولار الأمريكي .
- 3 . سعر الصرافات وقيمه تساوي 7 جنيه للدولار الأمريكي .
- 4 . سعر الصادر وقيمه 6.9 جنيه للدولار الأمريكي .
- 5 . سعر الصرف الجمركي (الدولار الجمركي) وقيمه 4.2 جنيه للدولار الأمريكي .
- 6 . سعر السوق الموازي (السوق الأسود) وقيمه 8 جنيه للدولار الأمريكي .

خامسا :سياسات سعر الصرف للفترة (2013-2017م)

هدفت السياسة في هذا المجال للمحافظة على استقرار سوق النقد الأجنبي وتحقيق مرونة واستقرار في سعر الصرف ، مع العمل على استكمال سوق النقد الأجنبي بذل بنك السودان مجهودات متتابة هدفت إلى المحافظة على استقرار سعر الصرف ومقابلة التزامات الدولة من النقد الأجنبي والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي علاوة على الحفاظ على الثقة والمصادقية في الجهاز المصرفي السوداني خارجياً. ولتحقيق أهداف سياسة النقد الأجنبي قام بنك السودان المركزي في العام 2013م بتنفيذ حزمة من الإجراءات والسياسات والضوابط منها تنظيم عمليات التحويلات الصادرة والواردة التي تتم عبر شركات التحويلات المالية ، تشجيع جذب التحويلات الواردة من الخارج وحرية استخدام حسابات النقد الأجنبي ، بالإضافة إلى توجيه المصارف بتخصيص نسبة 10% من عائدات حصيلة الصادر غير البترولية عدا الذهب لاستخدامها في استيراد الأدوية البشرية. وفي العام 2014م جاءت سياسات البنك المركزي متسقة مع موجهات وأهداف البرنامج الاقتصادي الثلاثي (2012م - 2014م) وموجهات الموازنة العامة للدولة للعام 2014م . وهدفت السياسة إلى تحقيق قدر من التوازن في القطاع الخارجي من خلال تنفيذ الإجراءات التالية⁶².

- 1 . الاستمرار في تطبيق نظام سعر الصرف المرن المدار.
 - 2 . الاستمرار في سياسة توحيد إصلاح سعر الصرف وإزالة التشوهات من خلال تطبيق الأتي :
- أ . تحريك سعر الصرف بمرونة بهدف الوصول إلى سعر صرف موحد ومستقر تحدده قوى العرض والطلب في سوق النقد الأجنبي .

ب . الالتزام بتطبيق السعر المعلن بواسطة بنك السودان المركزي والمصارف والصرافات على كافة المعاملات بالنقد الأجنبي ولكافة الجهات دون تمييز .

3 . العمل على بناء احتياطات مقدرة من النقد الأجنبي .

4 . على المصارف الالتزام بنسبة الانكشاف المقررة لمراكز النقد الأجنبي .

5 . الاستمرار في حرية التعامل بالنقد الأجنبي .

6 . الاستمرار في سياسة ترشيد الطلب على النقد الأجنبي .

7 . الاستمرار في حظر تصدير الذهب الخام إلا بموافقة بنك السودان المركزي.

استمر بنك السودان المركزي في هذه الإجراءات حتى العام .

سادسا :سياسات سعر الصرف للعام 2018م

هدفت سياسات سعر الصرف في العام 2018م إلى تحقيق استقرار ومرونة سعر الصرف ولتحقيق ذلك تم تعديل سعر الصرف بتضمين حافز تشجيع الصادرات وتحويلات السودانيين العاملين بالخارج ضمن السعر التأشيري ، وتم تعديل سعر صرف بنك السودان المركزي وتعديل سعر الصرف التأشيري للسوق المنظم عدة مرات خلال العام 2018م ، وذلك لتقليل الفجوة بين سعر الصرف في السوق المنظم والسعر في السوق الموازي ، ومواصلة لجهود البنك المركزي للمحافظة على إستقرار سعر الصرف تم إنشاء آلية صناع السوق كجهة مستقلة لإعلان سعر الصرف من واقع معلومات السوق ومن ثم تطبيق السعر المعلن بواسطتها على كافة المعاملات بالنقد الأجنبي⁶³ .

ونتيجة لهذه الإجراءات انخفضت الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي من 202% في ديسمبر 2017م إلى 71% في ديسمبر 2018م .

القسم الرابع : تحليل علاقة سعر الصرف بالصادرات

أولا : علاقة سعر الصرف بالصادرات الجدول رقم (2) يوضح علاقة سعر الصرف بالصادرات السودانية

خلال الفترة من 1999م -2018م

العام	سعر الصرف	نسبة التغير	الصادرات	نسبة التغير%
-------	-----------	-------------	----------	--------------

1999	2.516	-	780.1	-
2000	2.571	2	1.806.7	131.6
2001	2.587	0.6	1.698.7	-6
1002	2.633	1.7	1.949.1	14.7
2003	2.608	-0.9	2.542.2	30.4
2004	2.852	4	3.777.8	48.6
2005	2.435	-5.6	4.824.3	27.4
2006	2.171	-10.8	5656.6	17.3
2007	2.015	-7	8879.2	57
2008	2.091	4	11670.7	31.4
2009	2.325	1.1	7833.7	-32.9
2010	2.305	-1	11404.3	45.6
2011	2.670	15.8	9655.7	-15.3
2012	4.398	64.7	3367.7	-65.1
2013	5.682	29.1	4789.7	42.2
2014	6.276	10.4	4350.2	-9.1
2015	6.414	2.1	3169.0	-27.1
2016	7.077	10.3	3093.6	-2.3
2017	8.912	26	4061.0	31.2
2018	47.500	432.9	3484.7	-14.1

إعداد الباحث بالاستفادة من تقارير بنك السودان لأعوام (1999 - 2018م) .

من خلال الجدول (5-15) نلاحظ تذبذب واضح في معدلات نسب سعر الصرف من عام لأخر كذلك تذبذب ملحوظ في معدلات نسب الصادرات وقد سجلت بعض الأعوام نسب سالبة . ففي العام 2000م ارتفع معدل التغير في سعر الصرف بنسبة 2% بينما ارتفع معدل الصادرات بنسبة 131.6 % عن العام 1999م ، ويعزى ذلك لتصدير النفط ، أما في العام 2001م نلاحظ انخفاض معدل التغير في سعر الصرف بنسبة حيث سجل زيادة بنسبة 0.6% ، و تحولت الزيادة في الصادرات إلى انخفاض بإشارة سالبة حيث سجلت معدل انخفاض بنسبة 6- % ، وفي العام 2002م ارتفعت نسبة التغير في سعر الصرف بنسبة 1.7% وارتفع معدل التغير في الصادرات بنسبة 14.7% ، أما في العام 2003م فقد تحول التغير في سعر الصرف إلى السالب حيث سجل معدل انخفاض بنسبة 0.9- % وذلك لارتفاع حجم الصادرات في ذلك العام حيث ارتفع معدل الصادرات بنسبة 30.4% ، وفي العام 2004م ارتفع معدل التغير في سعر الصرف بنسبة 4% وذلك يعود إلى سياسات الدولة التي انتهجتها الدولة في تلك الفترة ، أما الصادرات فقد ارتفعت بنسبة 48.6% . أما الفترة من (2005م -2007م) سجل فيها معدل التغير في سعر الصرف قيم سالبة ، نتيجة للتدابير والترتيبات اللازمة لإدارة احتياطات الدولة من النقد الأجنبي وحصر وتسجيل رأس المال الأجنبي المستمر وتشجيع الاستثمارات الأجنبية ، وفي هذه الفترة نلاحظ أن الصادرات سجلت ارتفاع حيث أن معدل التغير في الصادرات في العام 2007م ارتفع بنسبة 57% وذلك نتيجة لزيادة حجم الصادرات البترولية ، كذلك في العام 2008م ارتفع معدل التغير في الصادرات بنسبة 31.4% . أما العام 2009م شهد انخفاض كبير في معدل الصادرات حيث انخفضت بقيمة سالبة بلغت نسبة 32.9- % ويعزى ذلك لأثر الأزمة العالمية وانخفاض سعر النفط ، أما سعر الصرف فقد ارتفع بنسبة 1.1% ، وفي العام 2010م ارتفع التغير في معدل الصادرات بنسبة 45.6% ، أما التغير في سعر الصرف فقد سجل قيمة سالبة بنسبة 1- % . أما الفترة من (2011م -2015) شهدت هذه الفترة ارتفاع ملحوظ في سعر الصرف مقابل الدولار نتيجة للشح الكبير في العملات الأجنبية ، كذلك الصادرات شهدت تراجع كبير حيث سجلت قيم سالبة وذلك يعود إلى انفصال جنوب السودان وخروج البترول من قائمة الصادرات السودانية حيث أنه كان يحتل مرتبة الصدارة في قائمة الصادرات السودانية بنسبة تتجاوز 70% من جملة

الصادرات . وفي العام 2016م ارتفع معدل التغير في سعر الصرف بنسبة 10.3% أما معدل التغير في الصادرات انخفضت بقيمة سالبة حيث سجلت نسبة 2.3% وذلك لانخفاض الصادرات البترولية ، وفي العام 2017م ارتفع التغير في معدل سعر الصرف بنسبة 26% ويعزى ذلك لتغيير سياسات سعر الصرف بعد رفع العقوبات الأمريكية في أكتوبر 2010م ومن ذلك السماح بالتعامل بعملة الدولار ، وحساب الأسعار التقاطعية بين العملات واستيعاب حافز سعر الصرف ضمن السعر التاشيري ، وارتفع معدل التغير في الصادرات بنسبة 31.2% وذلك لارتفاع قيمة صادر الذهب والسلع الزراعية . أما العام 2018م فقد ارتفع معدل التغير في سعر الصرف بنسبة قياسية حيث سجل نسبة 432.9% وذلك بفعل السياسات التي انتهجتها الدولة في نظام سعر الصرف حيث تم إنشاء آلية صناع السوق كجهة مستقلة لإعلان سعر الصرف من واقع معاملات السوق وذلك لتقليل الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازي ، أما معدل التغير في الصادرات فقد تراجع بقيمة سالبة حيث انخفض بنسبة 14- % في العام 2018م بالرغم من التسهيلات التي تم اعتمادها باستخدام كافة طرق الدفع والسماح للمصارف باستخدام حصائل الصادر بنسبة 100%، والسماح بتصدير الذهب بواسطة أي شخص وفق ضوابط محددة ، ويعزى سبب انخفاض الصادرات إلى انخفاض صادر الذهب والمنتجات الحيوانية . أما من ناحية اتجاه العلاقة بين التغير في معدل سعر الصرف ومعدل التغير في الصادرات نلاحظ أن العلاقة طردية في بعض السنوات وشبه عكسية في بعض السنوات .

ثانيا : التحليل القياسي

وفقا للنظرية إن زيادة سعر الصرف تؤدي إلى زيادة الصادرات أي أن تخفيض قيمة الجنيه مقابل العملات الأخرى تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المصدرة وبالتالي تستطيع أن تنافس في الأسواق العالمية للسلع . والعكس تماماً إذا انخفض سعر الصرف أي زادت قيمة الجنيه مقابل العملات الأخرى هذا يؤدي إلى أن أسعار السلع المصدرة تكون مرتفعة ولا تستطيع أن تنافس في الأسواق العالمية للسلع ، وإن زيادة سعر الصرف أو انخفاض سعر الصرف يتم عن طريق سياسات سعر الصرف التي تنتهجها الدولة مرة بتحريك سعر الصرف وتارة أخرى بتقييد هذه السياسة ، بالزيادة والتخفيض وفقاً لسياساتها الكلية والأهداف التي تسعى لتحقيقها.

وبصورة عامة يمكن أن نرمز للمتغيرين r و X

حيث (r) تمثل سعر الصرف

و (X) تمثل قيمة الصادرات .

$$X = f(r)$$

حيث إن (X) دالة ل (r) وهذا يعني أن المتغير (r) يؤثر على المتغير (X) ويسمى المتغير (X)

بالتابع بينما المتغير (r) بالتفسيري حيث يجري تفسير تباين (X) بواسطة المتغير (r)

ويمكن التعبير عن هذا النموذج بالمعادلة الخطية الآتية :

$$X = b_0 + b_1r$$

حيث إن b_0 و b_1 ثوابت مجهولة تسمى معالم (Parametres) والمعلمة b_1 هي ميل الانحدار وتمثل

ميل الصادرات بالنسبة لسعر الصرف . ونظراً لاختلاف سياسات سعر الصرف من فترة لأخرى فإن العلاقة

الدقيقة لهذه المعادلة يضاف إليها عنصر تشويش عشوائي أو حد الخطأ (u) بحيث تكون المعادلة كما

يلي :

$$x = b_0 + b_1r + u$$

أما توقعات النظرية المسبقة عن إشارة وحجم معالم الدالة ، تفترض النظرية في المعادلة أعلاه أن :

$b_0 > 0$ أن العلاقة طردية بين الثابت والصادرات .

$b_1 > 0$ أن العلاقة طردية أي أن الزيادة في سعر الصرف تؤدي إلى زيادة الكميات المصدرة .

وتقدير معالم النموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى (ols) للبيانات السنوية التي تغطي الفترة من

1999م - 2018م وبإدخال بيانات الجدول رقم (2) في جهاز الكمبيوتر باستعمال برامج الحزم

الإحصائية للدراسات الاجتماعية $(Spss)$ تحصل الباحث على النتائج التالية :

$$X = 1992.632 + 9261.417r$$

$$(1708.571) \quad (4924.462)$$

$$0.259$$

$$0.76$$

حيث أن :

- القيم بين الأقواس تعبر عن قيمة الخطأ المعياري

- القيم تحت الأقواس تعبر عن قيمة (T) المعنوية

وأن قيم معامل التحديد و (F) المعنوية هي :

$$R^2 = 0.164 \quad F = 0.076$$

التحليل النظري للنتائج :

العلاقة بين سياسات سعر الصرف والصادرات متسقة مع النظرية الاقتصادية إذ أن زيادة سعر الصرف أدت إلى زيادة في الصادرات ، والعلاقة بين المتغيرين ذات دلالة إحصائية .

لكن يظهر التحليل علاقة ارتباط ضعيفة بين المتغير التابع (X) الصادرات والمتغير المستقل (r) سعر الصرف ، إذ أن نسبة 16.4% من التغير في الصادرات ناتج من التغير في سعر الصرف و 83.6% من التغير ناتج من التغير في المتغيرات الأخرى التي لم تضمن في النموذج ويمثلها المتغير العشوائي (u) ، وهذه النسبة المنخفضة لأثر سياسات سعر الصرف على الصادرات يساند ما توصل اليه النتائج التي توصل إليها د. علي عبد القادر علي تخفيض سعر الصرف لا يؤدي إلى زيادة الصادرات السودانية لأنها سلعا تقليدية منخفضة المرونة السعرية ، ومن خلال ذلك يرى الباحث إن سياسات سعر الصرف ذات أثر منخفض في تنافسية الصادرات السودانية وذلك يعود إلى طبيعة الصادرات السودانية التي تتسم بأنها سلع أولية وتقليدية وبعضها يعتمد على مدخلات إنتاج يتم استيرادها من الخارج ما يؤدي إلى خفض درجة تنافسيتها لارتفاع تكاليف إنتاجها نتيجة لزيادة سعر الصرف الذي يؤدي لارتفاع السلع المستوردة ، كذلك طبيعة بعض الصادرات (الصادرات الزراعية والحيوانية) التي تعتمد بشكل أساسي على نسبة هطول الأمطار والتي لا تتسم بالثبات ، لذلك السياسات التي تنتهجها الدولة تجاه العملة لا تساهم لوحدها في درجة تنافسية الصادرات السودانية بقدر ما تؤثر في ذلك متغيرات أخرى لم يشملها النموذج يمثلها المتغير العشوائي (u) .

ثالثا : النتائج

توصلت الدراسة لعدد من النتائج كما يلي :

- 1 - شهد السودان خلال فترة الدراسة العديد من التحولات السياسية والاقتصادية والأمنية كان لها آثار عديدة على اقتصاده الكلي .
- 2 - أثر سياسات سعر الصرف التي طبقها السودان كان محدودا ولم تحقق تحسن في حجم صادراته .
- 3 - أظهر التحليل القياسي إن سعر الصرف يفسر نسبة 16.4% فقط من التغير في الصادرات وأن نسبة 83.6% الأخرى ناتجة من المتغيرات الأخرى وهذا يدل على أن الصادرات السودانية تتأثر بعوامل ومتغيرات أخرى أكثر من سعر الصرف لذلك فإن :
- أ - السياسة التي انتهجها السودان في عملته لا تساهم لوحدها في تحسين تنافسية صادراته .
- ب - تخفيض سعر العملة الوطنية لا يؤدي إلى زيادة الصادرات وذلك لأن الصادرات السودانية منخفضة المرونة السعرية .
- 4 - الصادرات السودانية سلع تقليدية أوليه (زراعية وحيوانية) تعتمد بكل أساسي على نسبة هطول الأمطار والتي تكون متذبذبة في كثير من الأحيان .

رابعا : التوصيات

وأوصت الدراسة بتوصيات مهمة كما يلي :

- 1 - ضرورة تحقيق استقرار سياسي وأمني يساهم في استقرار الاقتصاد الكلي .
- 2 - وضع خطط وبرامج تنفيذية لجذب الاستثمارات وتحويلات المغتربين لبناء احتياطات مقدرة من النقد الأجنبي تساهم في استقرار سعر الصرف
- 3 - دعم وتوسيع القاعدة الإنتاجية .
- 4 - تنويع الصادرات السودانية والتركيز على الصادرات الصناعية أكثر ورفع جودتها والعمل على خلق أسواق جديدة لها .

هوامش البحث:

¹ السيد محمد أحمد السريتي ، التجارة الخارجية ، الدار الجامعية ، مصر 2009، ص246

- ² محمد كمال خليل الحمزاوي ، سوق الصرف الأجنبي _ ماهيته - مدركاته الأساسية - تطوره ، منشأة المعارف ، مصر 2004 ، ص 17
- ³ الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ط 2 ، 2003 ، ص 196
- ⁴ بلقا سم عباس ، سياسات أسعار الصرف ، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية ، العدد 23 ، الكويت ، نوفمبر 2003 م ص 3
- ⁵ عبد الحميد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقبيلية) ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 ، ص 103
- ⁶ المرجع السابق ص 105
- ⁷ عبد الحسن جليل الغالي ، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات) ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2011 ، ص 32
- ⁸ بلقاسم العباس ، مرجع سابق ، ص 7
- ⁹ المرجع السابق ص 3
- ¹⁰ مشهور هذلول بربور ، العوامل المؤثرة على انتقال أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن ، أطروحة دكتوراه (غير منشور) ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، الأردن ، 2008 ، ص 37
- ¹¹ توفيق عبد الرحيم يوسف ، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2010 ، ص 71
- ¹² زينب حسن عوض الله ، الاقتصاد الدولي " العلاقات الاقتصادية والنقدية والدولية " ، دار الجامعة الجديدة ، مصر ، 2004 م ، ص 49 .
- ¹³ منجد عبد اللطيف وآخرون ، مقدمة في المالية الدولية ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2007 ، ص 51.
- ¹⁴ مورد خاي كريانين ، الاقتصاد الدولي ، " مدخل السياسات " ، ترجمة محمد ابراهيم منصور و مسعود عطية ، دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية ، 2007 ، ص 283 .
- ¹⁵ مروان عطوان ، أسعار العملات ، دار الهدى ، الجزائر ، 1992 ، ص 81 .
- ¹⁶ هوشيار معروف ، تحليل الاقتصاد الدولي ، دار جرير للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2006 ، ص 293.
- ¹⁷ محمود حميدات ، مدخل للتحليل النقدي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1996 ، ص 70
- ¹⁸ ثقيري نوري موسى وآخرون ، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الأردن ، 2012 م ، ص 166-167
- ¹⁹ المرجع السابق ص 165
- ²⁰ بربري محمد أمين . مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 07 ، جامعة الشلف ، الجزائر ، 2011 ، ص 30
- ²¹ مروان عطون ، ماهر شكري ، المالية الدولية "العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق" ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2004 ، ص 215
- ²² محمد راتول ، مرجع سابق ، ص 140
- ²³ ملاك وسام ، الظواهر النقدية على المستوى الدولي ، دار المنهل اللبناني ، لبنان ، 2001 ، ص 301-302

- ²⁴بربري محمد أمين ، مرجع سابق ، ص 51.
- ²⁵محمود حميدات ، مرجع سابق ، ص 108.
- ²⁶روبادو غوبتا وآخرون ، التحرك نحو مرونة سعر الصرف "كيف ومتى ، وبأي سرعة" ، مجلة قضايا اقتصادية ، صندوق النقد الدولي ، العدد 38 ، واشنطن ، 2006 ، ص 4
- ²⁷مدحت صادق ، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي ، دار غريب ، مصر ، 1997 ، ص 129
- ²⁸فوزي الخطيب وآخرون ، النقود والمصارف ، الطبعة الأولى ، جامعة القدس المفتوحة ، عمان ، الأردن ، 1993 ، ص 285 .
- ²⁹مدحت صادق ، مرجع سابق ، ص 129-130 .
- ³⁰المرجع السابق ، ص 131 .
- ³¹أحمد عبد الرحمن أحمد ، مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية ، ط2 ، دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية ، 2001 ، ص116 .
- ³²وسام ملاك ، الظواهر النقدية على المستوى الدولي ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، لبنان ، 2001 ، ص 214 .
- ³³أحمد شامية آخرون ، مرجع سابق ، 1993 ، ص 284
- ³⁴معروف ، هوشيار ، التحليل الاقتصادي الدولي ، الطبعة الأولى ، دار جرير للطباعة والنشر ، عمان ، الأردن ، 2006 ، ص 304 .
- ³⁵نفس المصدر ، ص 304 .
- ³⁶خليل سامي ، الاقتصاد الدولي ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، القاهرة ، مصر ، 2005 ، ص 87-88 .
- ³⁷علي عباس ، إدارة الأعمال الدولية ، ط3 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الأردن ، 2013 ، ص 116 .
- ³⁸عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية "دراسة تحليلية تقييمية" ، ديوان المطبوعات ، الجزائر ، 2003 ، ص123-124 .
- ³⁹المرجع السابق ، ص122-123 .
- ⁴⁰رفاه عدنان نجم ، أنوار سعيد إبراهيم ، أثر تقلبات أسعار الصرف في النمو الاقتصادي الهندي ، ورقة بحث ، جامعة الموصل ، 2013م ، ص 34 .
- ⁴¹عرفات تقي الحسن ، مرجع سابق ، ص 154 .
- ⁴²غازي عبد الرازق النقاش ، التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2001 ، ص 154 .
- ⁴³عوض فاضل إسماعيل ، تقويم سياسة رفع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العراق ، 2012 ، ص 4 .
- ⁴⁴المرجع السابق ص 155 .
- ⁴⁵نرمين السعدني ، سياسات سعر الصرف في الدول النامية ، مجلة سياسات دولية ، العدد 144 ، مصر ، أبريل 2001 ، ص 217 .
- ⁴⁶وسام ملاك ، الظواهر النقدية على المستوى الدولي ، دار المنهل اللبناني ، لبنان ، 2001 ، ص 98 .
- ⁴⁷عرفات تقي الحسني ، مرجع سابق ، ص 151 .
- ⁴⁸سلمى دوحه ، مرجع سابق ، ص 89 .

- ⁴⁹ السيد محمد السريتي ، مرجع سابق ، ص 269 .
- ⁵⁰ عرفات تقي الحسني ، مرجع سابق ، ص 154 .
- ⁵¹ سلمى دوحه ، مرجع سابق ، ص 90 .
- ⁵² عائشة بلحراش ، مرجع سابق ، ص 63 .
- ⁵³ عرفات تقي الحسن ، مرجع سابق ، ص 151-152 .
- ⁵⁴ عائشة بلحراش ، مرجع سابق ، ص 63 .
- ⁵⁵ صبحي حسن الساعدي وإياد حماد عبد ، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 4 ، العدد 07 ، العراق ، 2011 ، ص 91 .
- ⁵⁶ محمد الحسن محمد أحمد الخليفة وآخرون ، مرجع سابق ، ص 34 .
- ⁵⁷ محمد الحسن محمد أحمد خليفة وآخرون ، مرجع سابق ، ص 46 .
- ⁵⁸ مصطفى محمد عبد الله ، قياس سعر الصرف الحقيقي التوازي في السودان (1980-2009) ، الخرطوم : مجلة المصري ، إصدارات بنك السودان المركزي ، العدد 35 ، سبتمبر 2009م ، ص 5 .
- ⁵⁹ بدر الدين قرشي مصطفى ، أداء السياسات النقدية في السودان والرؤى المستقبلية ، الخرطوم ، مجلة المصري ، بنك السودان ، العدد 75 ، مارس 2015م ، ص 10 .
- ⁶⁰ بنك السودان المركزي ، التقارير السنوية للأعوام 2009، 2010م .
- ⁶¹ بدر الدين قرشي مصطفى ، مرجع سابق ، ص 11 .
- ¹ سياسات بنك السودان المركزي للعام 2014م ، <https://cbos.gov.sd> ، 9:20pm - 2020/6/16 .

لائحة المصادر والمراجع:

الكتب العربية

- 1 - أحمد عبد الرحمن أحمد ، مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية ، الطبعة الثانية ، دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية ، 2001م .
- 2 - الطاهر الطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثانية ، الجزائر ، 2003م .
- 3 - السيد محمد أحمد السريتي ، التجارة الخارجية ، الدار الجامعية ، مصر 2009م .
- 4 - توفيق عبد الرحيم يوسف ، الإدارة المالية الدولية التعامل بالعملات الأجنبية ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2010م .
- 5- خليل سامي ، الاقتصاد الدولي ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، القاهرة ، مصر ، 2005م .
- 6- زينب حسن عوض الله ، الاقتصاد الدولي " العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية " ، دار الجامعة الجديدة ، مصر ، 2004م .
- 7- سامي خليل ، الاقتصاد الدولي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2005م .

- 8- عبد الحسن جليل الغالي ، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظريات وتطبيقات) ، دار صنعاء للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2003.
- 9- عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية "دراسة تحليلية" ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003م .
- 10- علي عباس ، إدارة الأعمال الدولية ، الطبعة الثالثة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الأردن ، 2013م .
- 11- علي عبد القادر علي ، من التبعية إلى التبعية - صندوق النقد الدولي والاقتصاد السوداني ، المستقبل العربي ، القاهرة ، 1990م .
- 12- غازي عبد الرازق النقاش ، التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2001م .
- 13- فوزي الخطيب وآخرون ، النقود والمصارف ، الطبعة الأولى ، جامعة القدس المفتوحة ، عمان ، الأردن ، 1993م .
- 14- محمد كامل خليل الحمزوي ، سوق الصرف الأجنبي - ماهيته - مدركاته الأساسية - تطوره ، منشأة المعارف ، مصر ، 2004م .
- 15- محمود حميدات ، مدخل للتحليل النقدي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1996م .
- 16- مدحت صادق ، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي ، دار غريب ، مصر ، 1997م .
- 17- مروان عطوان ، أسعار العملات ، دار الهدى ، الجزائر ، 1992م .
- 18- مروان عطوان وماهر شكري ، المالية الدولية " العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق " ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2004م .
- 19- ملاك وسام ، الظواهر النقدية على المستوى الدولي ، دار المنهل اللبناني ، لبنان ، 2001 .
- 20- منجد عبد اللطيف وآخرون ، مقدمة في المالية الدولية ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2007م .
- 21- هوشار معروف ، تحليل الاقتصاد الدولي ، دار جرير للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2006م .

المراجع باللغة الأجنبية المترجمة باللغة العربية

- 1- مورد خاي كريتين ، الاقتصاد الدولي مدخل السياسات ، ترجمة محمد إبراهيم منصور ومسعود عطية ، دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية - الرياض ، 2007م .

الأطروحات العلمية

- 1- رفاة عدنان نجم ، أنور سعيد إبراهيم ، أثر تقلبات أسعار الصرف على النمو في الاقتصاد الهندي ، ورقة بحث علمية ، جامعة الموصل ، 2013م .

- 2- سلمى دوحه ، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها دراسة حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد (غير منشور) جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، 2015م .
- 3- مشهور زهلل ، العوامل المؤثرة على انتقال أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن ، أطروحة دكتوراه ، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية ، الأردن ، 2008م .

المجلات العلمية

- 1-مجلة المصرفي ، بنك السودان المركزي ، إدارة البحوث ، الخرطوم ، العدد 75 ، مارس 2015م
- 2- مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، الجزائر ، العدد 7 ، 2011م
- 3- إصدارات بنك السودان المركزي ، الإدارة العامة للبحوث - الإصدار رقم 7 ، ديسمبر 2005م .

التقارير:

- 1-التقارير السنوية لبنك السودان المركزي (1999-2018م) .
- 2- علي توفيق الصادق وآخرون ، نظم وسياسات أسعار الصرف ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، معهد السياسات الاقتصادية ، الإمارات العربية المتحدة ، سبتمبر 2003م .

مواقع الأنترنت

- 1- موقع بنك السودان المركزي <http://www.cbos.gov.sd>
- 2- موقع منتدى البحوث العلمية والأدبية <http://www.fourm.stop55>